

المقاربات الإقليمية للإقلال من الفقر الريفي

* د. جليط عبد النور، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.
** أ. كبيش هشام، جامعة جيجل، الجزائر.

الملخص

استمرار ظاهرة الفقر وزيادة حدته، وتركز أشد مظاهره في الأوساط الريفية خاصة. والذي يصاحبه تعاظم التفاوت في توزيع الدخل جغرافيا (ريف/حضر) بقي أهم ما يؤرق الدول والحكومات. فبالرغم من الأغلفة المالية المخصصة والبرامج المعدة لتقليص الفجوة في توزيع الدخل والإقلال من الفقر بقي الوضع يراوح مكانه في الكثير من الدولة النامية والدول العربية لا تشكل الاستثناء في هذا الأمر. فبالإضافة إلى الفشل الذي منية المقاربات القديمة للتنمية الريفية في الإقلال من الفقر أصبح الأمر يستدعي سير مقاربات أخرى حديثة بإمكانها أن تشكل بديل أفضل. لذلك في هذه الورقة البحثية سنحاول تسليط الضوء على المقاربات الإقليمية للإقلال من الفقر الريفي وذلك انطلاق من استعراض أولا واقع المقاربات القديمة التي فشلت في الإقلال منه ثم التعرّيج على مختلف التحولات التي طرأت على طبيعة وشكل الفقر وبرزت الفرص الجديدة التي يمكن بالاستفادة منها تحقيق الأهداف المرجوة من برامج التنمية في التقليل من الفقر. ثم الختام بتقديم المقاربات الإقليمية بأنها المقاربة التي يمكنها استيعاب التغير في شكل وطبيعة الفقر واغتنام الفرص الجديدة في الحد والإقلال منه.

الكلمات المفتاحية: الفقر الريفي، التنمية الريفية، الإقلال من الفقر، المقاربة الإقليمية.

Abstract

The persistence of rural Poverty, concentration of the most extreme of their forms in rural areas, and increasing inequality in the sharing of incomes remain vexing aspects of rural development in developing countries, despite of enormous programs planned to reducing poverty and inequality. The Arabian countries are not the exception to this observation. This failure calls upon exploring alternative approaches to rural development that may have chances of success. Territorial approach are ranked among this alternative approaches, in this paper we attempt to introduce this new territorial approach. We do this by first characterizing the recent evolution of rural poverty and inequality (in some Middle East, and North African countries). We then proceed to explore a set of qualitative changes in rural poverty that need to be taken into account in a new approach. And finished by analyzing a set of new opportunities for rural poverty reduction that should also be factored in to a new approach.

Keywords: Rural Poverty, Rural Development, Poverty Reduction, Territorial approach.

** kebhic@gmail.com

المقدمة

إن استمرار الفقر الريفي وتركز أشد أشكاله خاصة في المناطق الريفية الذي تظهر معالمة أوضح من خلال التفاوت الكبير في توزيع الدخل بين المدينة والريف هو من بين أكثر المظاهر التي لا تزال تؤرق الدول والحكومات في العالم النامي بما في ذلك البلدان العربية. فهذه المظاهر بقيت كعائق أمام تحقيق تنمية ريفية في هذه البلدان من شأنها الحد من الفقر وتقليل الفجوة في توزيع الدخل بين المدينة والريف. فبالرغم من البرامج الموجهة لتنمية هذه المناطق والميزانيات المخصصة لذلك بقي وضع التنمية الريفية يراوح مكانه الشيء الذي جعل من الضروري مراجعة محتوى هذه البرامج و سبر مقاربات جديدة أخرى يمكن أن يكون لها أثر أعمق في بعث تنمية ريفية كفيلة بالإقلال من حدة الفقر وسد فجوة التفاوت الكبير في توزيع الدخل بين المدينة والريف.

اعتماد المقاربة التي تميز بين المناطق التي حظيت بقسط أكبر من التنمية والمناطق المحرومة والتي تبحث عن الكيفية التي يتم من خلالها إدماج نشاطات المدن الاقتصادية ونشاطات الريف في بعد جغرافي واحد يدور حول مشروع اقتصادي يعنى بإدماج الفقراء اقتصاديا هي من بين الخيارات التي تستحق اهتمام أكبر. مثل هذه المقاربات التي تعتمد البعد الإقليمي كاستراتيجية للإقلال من الفقر وفوارق توزيع الدخل جرى اعتمادها في الكثير من الدول المتقدمة و حتى بعض الدول النامية (في أمريكا اللاتينية). وإن كان الأمر سابق لأوانه حتى يقدم تقييم لهذه البرامج التي تعتمد على المقاربات الإقليمية فهذا لا يمنعنا من استخلاص بعض الدروس من هذه التجارب التي يمكن أن تكون بمثابة دليل لإعداد أي استراتيجية للإقلال من الفقر تعتمد على هذه المقاربات.

نحاول في هذه الورقة البحثية تقديم المقاربات الإقليمية للإقلال من الفقر الريفي وذلك من خلال، أولا: استعراض تطور ظاهرة الفقر الريفي والتفاوت في توزيع الدخل في بعض الدول النامية (البلدان العربية) بعد ذلك وفي مرحلة ثانية نقوم بسبر التغير النوعي الذي طرأ على طبيعة الفقر الريفي والذي يجب أخذه بعين الاعتبار في اعتماد المقاربات الجديدة (المقاربات الإقليمية). بعد ذلك نتمم ما سبق بتقديم تحليل للفرص الجديدة التي بإمكانها إيجاد طرق للإقلال من الفقر تعتمد بطبيعة الحال على هذه المقاربات الجديدة، وذلك من خلال الانطلاق من بعض التجارب لبعض الدول التي اعتمدت على التنمية الإقليمية واستخلاص بعض أسس نجاح هذه المقاربات. في الأخير نقدم في شكل خلاصة لما سبق الثغرات التي يمكن أن تسدها المقاربات الجديدة و الشيء الذي من شأنه أن يبعث تنمية حقيقية في هذه الأوساط الريفية والتي تبدو ملامحها من إحلال تخفيف شدة الوطاء الفقر وسد الهوة الكبيرة في تفاوت توزيع الدخل بين المدن والأرياف.

1. حقيقة فشل المقاربات القديمة للتنمية الريفية في الإقلال من الفقر الريفي:

هناك عدة مؤشرات بإمكانها أن توضح جليا عدم قدرة المقاربات الحالية المنتهجة للتنمية الريفية في إقلال الفقر وامتصاص فجوة

التفاوت في توزيع الدخل والتي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

1.2 شدة الفقر في الأوساط الريفية عموما لم تنخفض و عدد الفقراء زاد بالمقارنة لما قبل.

بصفة عامة شدة الفقر لم تتراجع حدثها إذا أخذنا مثلا الفترة بين سنوات 1983 و 2000 وهو ما يمكن ملاحظته من خلال (الجدول 01) أين تشير الإحصائيات أن الفقر بقي في حدود الـ: 28 % وذلك خلال 17 سنة. في موريتانيا مثلا النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون بدولاران يوميا بقيت مجاوزة لعتبة 60 % منذ سنة 1983 نفس الشيء يمكن ملاحظته لمصر وكذلك اليمن أين بقيت النسبة فوق عتبة الـ: 40 % (43,9 و 45,2 % على التوالي) في نفس الفترة المعتبرة. هذا إذا استثنينا بالطبع كل من تونس والأردن أين سجلت الخفضات معتبرة في نسبة الفقر في نفس الفترة المعتبرة. لذلك، بصفة عامة يمكن القول أن نسبة الفقر في هذه الدولة العربية⁽¹⁾ بقيت تراوح مكانها مع زيادة من ناحية العدد في فقراء الريف.

الجدول (01): النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل في بعض الدول العربية. (متوسط الفترة 1983-2000)

الدولة	الترتيب بدليل الفقر البشري	دولار واحد يوميا (%)	دولاران يوميا (%)	خط الفقر الوطني (%)
الأردن	11	أقل من 2	7,4	14,2
تونس	45	أقل من 2	6,6	7,6
الجزائر	51	أقل من 2	15,1	22,6
مصر	48	3,1	43,9	16,7
المغرب	68	أقل من 2	14,3	19
موريتانيا	87	25,9	63,1	46,3
اليمن	82	15,7	45,2	41,8

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2007-2008.

1.2 الفوارق بين الفقر الريفي والحضري كبيرة وفي تزايد مستمر.

عظم فجوة التفاوت بين الريف والحضر من أهم ما يميز توزيع الدخل في المنطقة العربية. وما يميز المنطقة العربية كذلك أن هذا على المستوى المحلي أكبر منه إذا ما قورن بالتوزيع على المستوى الوطني. وهذا ما يمكن أن تبرزه الإحصائيات المتاحة حول توزيع الدخل في بعض البلدان العربية على المستوى المحلي بين الريف والحضر (الجدول 2 و 3) ففي اليمن مثلا نسبة الفقراء الذين يعيشون

(1) وهذا بالطبع إذا استثنينا من هذه الدولة الحالة بالنسبة إلى مجموعة الدول الأخرى الموجودة في الأقطار النفطية (الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت والبحرين). عبد الرزاق الفارس، 2001، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.

دون مستوى خط الفقر الوطني يتجاوز 6,9 مليون نسمة أي ما يعادل 38 % من إجمالي عدد السكان بحيث 5,7 مليون نسمة منهم من فقراء الريف أي ما يعادل 83 % من إجمالي عدد الفقراء الذين يعيشون دون مستوى خط الفقر الوطني. أي أن الأغلبية من الفقراء في اليمن هم فقراء الريف، نفس الشيء يمكن أن ينسحب على باقي الدول المعتمدة إذا ما استثنينا كل من الأردن، تونس، جيبوتي ولبنان أين نجد أن فقراء الريف لا يشكلون الأغلبية الساحقة من عدد الفقراء الذين يعيشون دون خطوط الفقر الوطنية. هذا من جهة، من جهة أخرى ما يطبع هذه المعدلات أنها متزايدة بطريقة مستمرة كلما زاد العدد الإجمالي للفقراء.

ففي الجزائر مثلا (الجدول 03) سكان الريف الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني خلال سنة 1988 قدر بـ: 16,6 % ليصل بعد ذلك بعد 7 سنوات إلى أكثر من 30 % أي في سنة 1995. كذلك بالنسبة للمغرب نسبة سكان الريف الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني قدر بـ: 18 % بين سنة 1990 و سنة 1991 إلى أن يرتفع إلى حوالي 27,2 % بين سنتي 1998 و 1999. الشيء الذي يشير إلى أن هناك تفاوت كبير في توزيع الدخل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في المدن والعواصم ما يعني أن المعدلات النمو المحقق في نفس الفترات الأثر المحدود والضئيل في الإقلال من الفقر. ولكي يكون لهذا النمو المحقق أثر في إقلال الفقر يجب إعادة النظر في الإستراتيجية المعتمدة للإقلال منه على المستوى المحلي بأن تأخذ بعين الاعتبار مسألة التفاوت وتحديد المکانيزمات التي يتشكل على أساسها هذا التفاوت في توزيع الدخل على المدى المنظور.

الجدول (04): الفروق بين الفقر الريفي والحضري في بعض الدول العربية.

الفرق بين نسبة فقراء الريف إلى فقراء الحضر	نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني			الدولة
	المتوسط الوطني	حضر	ريف	
9,3	12,2	7,3	16,6	الجزائر (1988)(1995)
15,6	22,6	14,7	30,3	
0,8	22,9	22,5	23,3	مصر (1995-96)
10,4	13,1	7,6	18,0	المغرب (1990-1991)
15,2	19,0	12,0	27,2	(1998-1999)
17,2	19,9	12,0	29,2	تونس (1985) (1990)
12,7	14,1	8,9	21,6	
10,6	19,1	18,6	19,2	اليمن (1992)

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم (2002).

ولربط أي إستراتيجية للإقلال من الفقر مباشرة مع مشكلة التفاوت في توزيع الدخل بين المناطق الريفية والحضرية التي تبرز معالمها في التباين بين الفقر الريفي والفقر الحضري يجب عند وضع أي برنامج للتنمية الشاملة أن تجعل تنمية الريف من أولويتها وآفاقها المستقبلية على المدى البعيد والمتوسط.

3.2 بالرغم من التحسن الملموس في التنمية من النواحي الاجتماعية التباين بين تنمية الريف الاجتماعية وتنمية الحضر الاجتماعية بقية كبيرة نسبيا.

بالرغم من التحسن الملحوظ في أحول الفقراء من ناحية التنمية الاجتماعية خاصة ما تعلق بالتعليم وبعض الخدمات الصحية. هذه التنمية الاجتماعية بقية دائما دون ما هو محقق من تنمية اجتماعية في المناطق الحضرية من المدن الكبرى والعواصم. حتى وإن كان للريف تحسن في نواحي كثيرة خاصة سهولة وصول فقراء الريف إلى بعض خدمات البنية القاعدية كإيصال الكهرباء، النقل وبعض خدمات المواصلات والماء الصالح للشرب وغير ذلك. كل هذا إذا ما قورن بما استفادت منه المناطق الحضرية في نفس الوقت من منشآت قاعدية يبقى ضئيل جدا وغير كافي. ما يوحي أن إشكالية توزيع الدخل حقيقة لا شك فيها بين ما أنجز في المناطق الريفية والمناطق الحضرية. لذلك فالرهان الحقيقي هو تحقيق تنمية متوازنة تجعل من التنمية الاجتماعية في الريف عنصرا مهما في تحقيق تنمية شاملة.

4.2 الهجرة إلى المدن والمناطق الحضرية بقيت تشكل الحل الوحيد للتخفيف من الارتفاع الكبير في معدلات الفقر الريفي.

بعبارة أخرى ما حدث للفقر الريفي في بعض البلدان العربية (خاصة منها التي حققت تراجع في معدلاته) هو مجرد انتقاله من الريف إلى المدن والمناطق الحضرية المتاخمة لها. وهو الشيء الذي يفسر إلى حد ما التزايد بوتيرة أسرع في عدد فقراء المدن مقارنة بعدد فقراء الريف في بعض البلدان العربية (الجزائر و المغرب الجدول 03) ما يعني أن التراجع النسبي في معدل الفقر الإجمالي عموما لا ترجع أسبابه إلى انخفاض حدة الفقر في بعض المناطق الريفية بل مرده يعود إلى الانتقال وهجرة الفقراء بين الريف والحضر. فالهجرة إذا هي العامل الأساسي في انتقال الفقر من الريف إلى المدن. لهذا الشأن على أي مشروع معد للتنمية الريفية ألا يوجه فقط مجرد الحد من شدة الفقر في الأوساط الريفية بل يجب أن يتجاوز إلى السعي نحو مساعدة سكان الريف خاصة منهم الفقراء للبقاء في مناطقهم الأصلية في الريف.

2. التغيير في طبيعة وأشكال الفقر والحاجة الماسة لضرورة التكيف مع المقاربات الجديدة (المقاربات الإقليمية).

1.3 التغيير النوعي في شكل وطبيعة الفقر الريفي: حدث تغيير نوعي عميق في طبيعة وأشكال الفقر، هذا التغيير يمكن تلخيصه في

النقاط الثلاثة التي يجب مراعاتها في إعادة رسم مخططات التنمية الريفية:

- في الريف نفسه ظهر هناك تزايد بشكل كبير في الاختلاف بين منطقتين ريفيتين، هما المناطق الريفية المهمشة أو الهامشية (MRAs : Marginal Rural Areas) ومناطق أخرى هي المناطق الريفية المحظوظة (FRAs : Favorable Rural Areas) وهي المناطق الريفية الأوفر حظا من سابقتها.

جزء لا بأس به من فقراء اليوم يتركزون جغرافيا وبكثافة سكانية ضعيفة في المناطق الريفية الهامشية (MRAs) وهي مناطق فقيرة من ناحية الموارد الطبيعية أو أنها تقع في مناطق نائية بعيدة عن الأسواق (سوق السلع والخدمات وسوق العمل). وتتركز في:

- الجيوب الجغرافية للفقراء: مصر العليا و وحات الصحراء، المناطق الشبه جافة من وادي الأردن، وفي الكثير من المناطق الحدودية في البلاد العربية. (الملاحق: الجدول رقم 01)

- المناطق الأهلية (Indigenous territories): وهي مناطق جغرافية تقطنها في الغالب تجمعات سكانية تربطهم بهذه الأراضي صلة وطيدة (لأسباب تاريخية) كالوحدات وبعض المناطق الحدودية التي يسكنها البدو مربي الحيوانات.

جزء آخر من فقراء الريف يتوزعون اجتماعيا في المناطق الريفية التي توصف بأنها محظوظة (FRAs) وهي مناطق تتمتع بوفرة نسبية من الموارد الطبيعية وعلى اتصال بديناميكية الإنتاج في البلد وأسواق السلع والخدمات، وتتركز في:

- أملاك فردية ضعيفة من ناحية الموارد خاصة الأرض، تكوين وتأهيل اليد العاملة، ورأس المال الاجتماعي
- أملاك فردية أخرى تتمتع بوفرة نسبية للموارد الطبيعية لكن تقع في مناطق جغرافية بعيدة ونائية
- مناطق ريفية أخرى ناشئة لكن تركيبها السكانية تشكل في أغلبيتها من المتقدمين في السن والذين هم بحاجة إلى برامج خاصة للرعاية الاجتماعية⁽¹⁾.

- هناك تغير كبير في هيكل وبنية الشغل وبالتالي مصادر الدخل لدى سكان المناطق الريفية: ارتباط سكان المناطق الريفية بالنشاطات الزراعية لم يعد الشكل الذي يغلب على هيكل الشغل في الأوساط الريفية بل زاد ارتباط سكان الريف بنشاطات أخرى غير زراعية الشيء نفسه الذي أحدث تنوع في مصادر الدخل لدى الريفيين بحيث لم تبقى مداخيلهم تقتصر فقط على ما تجود به الأرض. فالعمل في المزارع شهد تقلصا ملحوظا في الكثير من الدول خاصة لدى فئة الأفراد الذين يشتغلون لحسابهم الخاص (وبخاصة في القطاع الغير الرسمي والأسواق الموازية). وهذا التغير صاحبه في المقابل تزايد في حجم التحويلات خاصة من طرف المهاجرين في البلاد الأخرى الشيء نفسه الذي أعطى مصادر أخرى للدخل غير الاعتماد المباشر على الزراعة.

(1) العمل بنظام المعلومات GIS وخريطة الفقر (Poverty Mapping) مهمة جدا لوضع مخطط ذو بعد إقليمي للتنمية الريفية.

وما أصبح يميز الأوضاع الاقتصادية للعوائل في المناطق الريفية أن العائلات الريفية الأحسن أحوالا عموما مصادر دخلها أصبحت أقل ارتباطا بالزراعة خلافا للعائلات الأسوأ حالا التي ترتبط مصادر دخلها ارتباطا وطيدا ومباشرا بالزراعة وتربية الحيوانات.

● التفاوت في توزيع الدخل لا يزال كبيرا وفي تزايد مستمر تسببه مكنائزيمات تعمل كل مرة على إعادة إنتاج هذا التفاوت بالرغم من معدلات النمو المحققة.

لظاهرة التفاوت في توزيع الدخل على المستوى المحلي درجة استجابة عالية كل من عامل التغير في الزمن، التحولات الاقتصادية وكذا التحولات الاجتماعية. لذلك فمن الأهمية بمكان التعرف على طريقة عمل هذه المكنائزيمات التي على أساسها يعاد إنتاج هذا التفاوت على المستوى المحلي:

- بداية، عدم قدرة الفقراء على الاستثمار في التعليم والصحة بالنسبة لذريتهم هو من بين أقوى هذه المكنائزيمات التي تعمل على إعادة إنتاج التفاوت في توزيع الدخل. وهو الشيء الذي دفع بالعديد من الدول والحكومات إلى إيقاف عمل هذا المكنائزيم الذي يترك الفقراء دائما في حلقة مفرغة للفقر وذلك باعتماد برامج مساعدة الفقراء خاصة بالتعليم المجاني، و الصحة
- من جهة أخرى التغير في الطريقة التي يتم بها توزيع الأراضي بقي كذلك العائق في سبيل ظهور طبقة متوسطة من العائلات التي تشتغل في الزراعة. وعدم التغير هذا تعود أسبابه لكون سوق القرض الخاص بالعقارات الفلاحية بقيت تحكمه الثروة. الشيء الذي جعل من تكلفة شراء الأراضي مرتبطة جدا بقيمتها الاستعمالية. فالأرباح التي يجنيها ملاك الأراضي تتأتى من التراكم في قيمة الأرض للامتياز المعطى للثروة (مداخيل إيجار السكنات، الهيبة الاجتماعية و الضرائب على الإيواء). وكنتيجة للارتفاع في كلفة شراء الأراضي، بقيت فرصة الحصول على أرض من نصيب الأثرياء فقط وليست في متناول الجميع وخاصة الفقراء مقترضين الأموال من البنوك لشراء قطع الأراضي. نفس الشيء يمكن قوله على سوق القرض المؤسس كذلك على الثروة، لأن أغلب

المقرضين يشترطون القرض برهن حيازي وهذا كذلك عامل من بين عوامل التي تحفز ميكانيزمات إعادة إنتاج التفاوت في توزيع الدخل⁽¹⁾.

- أخيرا، إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي يمكن إرجاعه كذلك إلى أسباب سياسية، خاصة فيما تعلق بالطريقة التي يتم بها تسطير البرامج التي توجه إليها النفقات العمومية و ما قد يترتب عليها من سوء توزيع للمشاريع التنموية جغرافيا.

يمكن أن نخلص في الأخير بعد هذه النظرة الشاملة على التغير النوعي الذي طرأ على طبيعة الفقر أن ما تم تحقيقه من تنمية اجتماعية لم يحدث ما كان يرتجى منه من تنمية حقيقية. فبالرغم من التحسن الملحوظ في المؤشرات الاجتماعية إلا أن التحسن كان ضئيلا في واقع توزيع الدخل. لذلك فالنمو الاقتصادي المحقق يبقى إما غير كافي أو ليس باستطاعته الإقلال من الفقر في الأوساط الريفية الشيء الذي يستدعي فحص سبل أخرى بإمكانها تحقيق ذلك.

2.3 ظهور فرص جديدة للإقلال من الفقر الريفي:

يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى ست فرص جديد يمكنها أن تشكل مقاربة بديلة للإقلال من الفقر الريفي، والتي تتضمن كل من التوسع فيما يسمى بـ"الزراعة الحديثة"، تصنيع المناطق الريفية، الرفع من درجة التكامل بين المناطق الريفية والحضرية، تكريس اللامركزية في الحكم واتخاذ القرارات وكذا توسيع مجال عمل منظمات المجتمع المدني وتنامي المطالب المتعلقة بحماية البيئة و زيادة الطلب على خدمات بيئة نظيفة.

1.2.3 الفرص التي تتيحها "الزراعة الحديثة": في الوقت الذي تعاني فيه الزراعة التقليدية من أزمة ربحية حادة جراء الهبوط الشديد في تعريفات التجارة الدولية، التوسع في البناء الحضري و ارتفاع درجة التكامل بين الأسواق العالمية كل هذا فتح المجال لفرص جديدة للمزارع الصغيرة بأن ترفع من حجم مداخيلها. هذه المزارع الصغيرة تتميز بخصائص هي نفس خصائص الأوساط التي يقطنها فقراء الريف. وفرصة الزراعة الحديثة هذه يمكن اغتنامها بتلبية الطلب المتزايد على بعض المنتجات الزراعية الطبيعية عالية الجودة مثل الخضر والفواكه، المنتجات الحيوانية، و سلع ذات نوعية تشتترطها بعض شبكات التوزيع الحضرية والتصدير نحو الخارج (المعايير الصحية، الأطعمة الطبيعية... إلخ) خلافا

(1) لعب أسلوب القرض المصغر المعتمد من بعد المؤسسات المالية دور مهم في تجاوز مثل هذه العقبات. لكنه لا يحول المقترضين من الفقراء سوى إلى مجرد صغار ملاك أراضي زراعية. كذلك بالنسبة لسوق العقار الذي بقي محدودا ومقسما في الغالب وفق اعتبارات اجتماعية متعلقة بحقوق الملكية الشيء الذي نتج عنه بقاء هذا السوق في يد كبار الملاك ومن بيدهم الثروة.

للطلب على المنتجات المتوفرة بكثرة والتي يغلب عليها تكوينها الطابع الصناعي. فالفرصة التي تتيحها "الزراعة الحديثة" تعد إذا بمثابة ملجأ من أزمة الربحية التي تعاني منها "الزراعة التقليدية" والتي يمكن استيعابها من طرف صغار الزراع من الملاك الصغار والفقراء⁽¹⁾.

2.2.3 التصنيع في المناطق الريفية: هناك تزايد كبير و متسارع في درجة الاهتمام بالشغل والمداحيل التي تتأتى من النشاطات الغير زراعية في المناطق الريفية. لأن الطلب على بعض الخدمات مثلا يزيد الطلب عليه مباشرة بزيادة المداحيل المحصلة من النشاط الزراعي، الصناعات التقليدية و السياحة. الصناعة كذلك هي على ارتباط وثيق بالزراعة. فقط أن الذين يشتغلون لحسابهم الخاص أو في القطاع الغير رسمي نشاطهم في الغالب تتسم بتدني إنتاجيتها بحيث لا تضمن إلا الحد الأدنى للمعاش ومداحيل محدودة تجعل من الشخص يعيش في فقر مزمن يصعب الخروج منه. وهي قطاعات في الغالب تشغلها الأسر التي تتراسها امرأة وبعض الأقليات الإثنية⁽²⁾.

3.2.3 التزايد المستمر في درجة التكامل الاقتصادي بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية: درجة هذا التكامل تبدو ملامحها خاصة في تزايد درجة التكامل بين أسواق المناطق الريفية والمناطق الحضرية في المدن والتي تعكس التقارب المستمر بين أجور العمال في المناطق الريفية. 4.2.3 هناك تقدم ملحوظ في الاتجاه نحو اللامركزية في اتخاذ القرارات والتسيير خاصة على المستوى المحلي في البلديات.

5.2.3 تنامي الوعي بحماية البيئة وزيادة المطالب المتعلقة ببيئة نظيفة جراء تفاقم الوضع الطبيعي الناجم عن قطع الأشجار وتلوث المحيط خاصة المساحات المائية. هذه المطالب المتعلقة بالبيئة من شأنها كذلك أن تتيح فرص جديدة من شأنها أن تساهم في التنمية الريفية. وإعداد المخططات ومشاريع تحسين الأوضاع البيئية وتقديم خدمات بيئية قد يعطي مبررا إضافيا لاعتماد مقارنة إقليمية للتنمية الريفية.

4. المقاربات الإقليمية للتنمية الريفية والإقلال من الفقر:

1.4 حقائق عن تجارب ناجحة للمقاربات الإقليمية:

هناك عدة تجارب ناجحة للتنمية الريفية أين تم باعتماد مقاربات إقليمية توفير الشغل لسكان المناطق الريفية دون اللجوء إلى هجرة كل هؤلاء السكان إلى المحيطات العمرانية في المدن الكبرى والعواصم. نجاح هذه التجارب في خلق مناصب شغل جديدة في المناطق الريفية ساهمت بقدر كبير في الإقلال من الفقر في هذه الأوساط الريفية. ما يعني أنه في حالات مثل هذه أن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة قد حققت على أساس إقليمي بالاعتماد بشكل كبير على دور ما يسمى بمراكز التشغيل الموسعة (Large Employment)

(1) الاستفادة من مثل هذه الفرص تتطلب بالرغم من ذلك وجود مؤسسات قادرة على رفع التحدي والتنافسية الشيء الذي يفتقر إليه في الغالب صغار الملاك.

(1) بشكل عام الحصول على شغل في النشاطات الصناعية والخدمية الغير زراعية يكون مقتصرًا على الأفراد الذي لديهم القدرة على تغطية بعض المصاريف

(كالنقل والإيواء) والأفراد الذين يتمتعون بمستوى تعليمي معتبر وتكوين عالي وهؤلاء أغلبهم حديثو السن.

center). ما حدث في تجارب ناجحة مثل هذه هو أن النشاطات الاقتصادية تم توزيعها بشكل أوسع على مختلف الأقاليم في البلد الواحد، الشيء الذي أعطى فرص أكثر لفقراء الريف في الحصول على شغل في مختلف النشاطات الاقتصادية: الزراعية، الصناعية، الخدمات المرتبطة بالزراعة، وكذلك النشاطات الصناعية التي اعتمدت فيها سياسة اللامركزية في التموقع الجغرافي. لذلك يمكن استخلاص دروس كثيرة من هذه التجارب في التنمية الإقليمية للريف. من بين أهم هذه التجارب (الملاحق الجدول رقم 02):

- LEADER وهو برنامج تم تطبيقه في الإتحاد الأوروبي.

- برنامج التمكين للتجمعات الريفية (Community Empowrment Program of USDA) في الولايات المتحدة الأمريكية.

- وغيرها (أنظر الملاحق: الجدول رقم 02)

2.4 المقاربات الإقليمية للتنمية الريفية تساعد في الانسجام مع التغييرات في طبيعة الفقر وفرص الإقلال منه:

انطلاقاً من التغييرات النوعية في شكل وطبيعة الفقر الريفي التي سبق الإشارة إليها، يمكن للمقاربة الإقليمية استيعاب هذه التحولات والتي يمكن أن نجيزها في النقاط التالي⁽¹⁾:

- بالنسبة لتزايد التباين الجغرافي بين المناطق MRAs و المناطق FRAs، ما تقوم به المقاربة الإقليمية هو البحث عن الطريقة التي يتم بها ربط هاتين المنطقتين و ذلك بإيجاد مصادر لتفعيل الديناميكية بينهما (FRAs و MRAs)
- تنويع مصادر الدخل وفرص الشغل بدءاً بالنشاطات الزراعية ووصولاً إلى مختلف النشاطات الأخرى والرفع من درجة التكامل بين سوق الشغل في المناطق الريفية والمناطق الحضرية. فالمقاربة الإقليمية بإمكانها البحث عن السبل الكفيلة ببعث تنمية ريفية تعتمد على مختلف القطاعات وذلك بربط القطاعات ببعضها البعض وربط المناطق الريفية بديناميكية الشغل في المراكز العمرانية.
- أخيراً، أشرنا سابقاً أن تفاقم التفاوت يشكل عامل يساهم في إعادة إنتاج الفقر الريفي. المقاربة الإقليمية وبحكم أن تشمل كل الأجزاء في جزء جغرافي واحد فبإمكانها تحقيق منفعة مشتركة وذلك بربط الفئات الفقيرة بالفئات الغير الفقيرة وبالتالي حصر الجهود في هدف واحد و وحيد هو الإقلال من الفقر و الإقلال كذلك من التفاوت المسئول عن إعادة إنتاج الفقر.

¹ - إذا كان الهدف من المقاربة الإقليمية هو إعطاء وسائل كفيلة بالإقلال من الفقر، يجب أن تكون على انسجام مع ما طرأ من تغير نوعي في طبيعة الفقر الريفي، وقادرة على الاستفادة كذلك من الفرص المتاحة للإقلال من الفقر.

المقاربة الإقليمية يجب أن تكون قادرة كذلك على الاستفادة من الفرص الجديدة للإقلاق من الفقر والتي تم التطرق إليها سالفا، هذه الفرص يمكن للمقاربة الإقليمية أن تكتنمها كما يلي:

- الفرص التي أتاحتها العولمة التجارية خاصة ما تعلق بـ"الزراعة الحديثة" و إمكانية إحداث حركة تصنيعية في المناطق الريفية. تركز المقاربة الإقليمية على السعي نحو ربط ديناميكية سوق المنتجات الزراعية بالمدن المجاورة وكذلك الأسواق البعيدة. المقاربة كذلك بإمكانها الإشراف على تدبير الأوضاع الاقتصادية لكل إقليم وذلك انطلاقا من مشاريع متعددة القطاعات.
- الرفع من درجة التكامل بين المناطق الريفية من جهة والمناطق الحضرية من جهة أخرى خاصة عن طريق سوق الشغل وتوحيد الريف والحضر في بعد إقليمي واحد هي في الحقيقة من صميم هذه المقاربة (الإقليمية).
- اللامركزية في اتخاذ القرارات، وزيادة نسبة التمثيل في المجالس والمقطعات وكذا الممثلين هي كذلك من بين المكونات الأساسية لهذه المقاربة (المقاربة الإقليمية).
- بالنسبة للنمو المتسارع في رأس المال الاجتماعي في المناطق الريفية وزيادة نسبة المشاركات والتمثيل في الشركات والفروع النقابية وغير ذلك. المقاربة الإقليمية تولي أهمية بالغة لضرورة مد جسور الاتصال بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المركزية والمحلية.
- بالنسبة لتزايد المطالب المتعلقة بحماية البيئة وزيادة الطلب على الخدمات البيئية النظيفة. التسيير البيئي هو من بين الأبعاد الإقليمية الذي تحدد على أساسه الأقاليم المختلفة.

إذا كانت المقاربة الإقليمية بالفعل منسجمة مع التغيير الملحوظ في نوعية الفقر و بإمكانها اغتنام الفرص الجديد للإقلاق منه. نحن بحاجة ماسة إلى الاستخلاص من التجارب السابقة أبعاد هذا المقاربة ومدى إمكانية تحقيقها وإعادة إنجازها مرات أخرى ميدانا. وهو الشيء الذي سنتطرق له في الجزء التالي من هذه المداخلة.

3.4 الدروس المستفادة من المقاربات الإقليمية: التعريف بأبعاد المقاربة

التغيير الذي طرأ على هيكل الصناعة في الدول الأوروبية (المقاطعات الصناعية الإيطالية، اللامركزية في الصناعة الدنمركية المؤسسة على المخططات ، مشروع LEADER في الإتحاد الأوروبي) هذا التغيير عرف نجاحا كبيرا مع انتهاج المقاربة الإقليمية لغرض التنمية. و مع المرونة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة المتوسطة الأوروبية وكذا تفاعل مجتمعات النشاط الاقتصادي التي ساعدتها كسند في الابتكار والرفع من التنافسية. البعد الريفي لهذه الاستراتيجيات كان جوهرى بمحاولة تلمين ما هو متاح على المستوى المحلي بالانتقال من التركيز على

الشركات كمحرك أساسي للتنمية إلى التركيز على دعم المقاولاتية انطلاقاً من المنطقة ونفس المحيط الذي تعمل به. فيما يلي سنحاول مناقشة كيف يمكن للمقاربة الإقليمية للتنمية الريفية القدرة على التلاؤم مع واقع التغير النوعي في طبيعة وشكل الفقر الريفي وإعطاء نظرة على الفرص الجديدة التي من شأنها بعث تنمية ريفية حقيقية.

بداية، ما يميز المناطق MRAs أن الفقر بها يتجه دائماً نحو الارتفاع والكثافة السكانية بهذه المناطق دائماً تكون ضئيلة. ما يعني أن هناك تقاسم ضعيف للفقر الريفي وبالتالي الفقر بما يكون أشد تركيزاً. مناطق مثل هذه، تحتاج إلى إعادة توزيع للسكان بطريقة تدريجية ولإدماجها في ديناميكية المناطق الأخرى. بالنسبة للمناطق قليلة السكان (Indigenous territories) الحل بالنسبة إليها هو خاصة بتمكينها من استقطاب المزيد السكان من جهة والإبقاء على ما هو موجود من جهة أخرى. بناءً على ذلك الخيارات المتاحة بالنسبة لهذه المناطق تتضمن:

- بالنسبة لإشكالية الهجرة من هذه المناطق (MRAs) نحو المناطق الأخرى (FRAs) والمدن، الحل بالنسبة لهذا المشكل يتطلب تخصيص برامج خاصة من أجل مساعدة هؤلاء المهاجرين على الاستثمار محلياً في التنمية الاجتماعية.

- السعي إلى تجميع السكان محلياً (بالاختيار) وذلك بالاعتماد على إستراتيجية مراكز الجماعات ذات التنظيم المشترك CECs (Strategie Community Centers)⁽¹⁾.

- ربط كل من مناطق MRAs و FRAs بالمراكز الحضرية عن طريق إنشاء أقاليم موحدة (مدجة) و منافذ اقتصادية.

- تقديم خدمات بيئة طبيعية ونظيفة (الغابات، تسيير وتوزيع المياه الصالحة للشرب، السياحة البيئية).

بالنسبة للمناطق FRAs ما يميزها أن نسبة الفقر جد منخفضة، في حين أن الكثافة السكانية جد عالية. وغالبية فقراء الريف يتواجدون بهذه المناطق. بالاعتماد على الدروس المكتسبة في التجارب الناجحة للتنمية الإقليمية في كل من: الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية وفي أمريكا اللاتينية (الملاحق الجدول 2)، إتباع مقاربة إقليمية للتنمية الريفية في المناطق FRAs تتضمن الاعتماد على خمسة أبعاد أساسية انطلاقاً من المكان هذه الأبعاد هي: تحديد المناطق حسب المعيار الوظيفي، التحولات المؤسسية للمنطقة، التحول في طبيعة الإنتاج في المنطقة، التحولات الاجتماعية للمنطقة، والبعد الأخير: الإجراءات اللازمة لتنفيذ المقاربة الإقليمية.

⁽¹⁾ على غرار التجربة المكسيكية في إستراتيجية الأقاليم الجزئية Mixico's Microregions Strategy

Janvry, A. and E. Sadoulet. "Toward a territorial approach to rural development: International experiences and implication for Mexico's Microregions Strategy." University of California at Berkeley, July 2004.

البعد الأول: تعيين المنطقة أو الإقليم

تحديد المنطقة أو الإقليم في المقاربة الإقليمية للتنمية الريفية يمكن أن يعتمد على طرق مختلفة والتي يمكن تصنيفها إلى

- البلديات بالنسبة للإدارات المحلية. هذه البلديات يمكن أن تكون فعالة في إمداد السكان المحليين بالسلع والخدمات. لكن هذه البلديات يمكن أن تكون صغيرة جدا حتى تسير المشاريع الاقتصادية الكبرى بنجاح. مع ذلك هذه البلديات إذا كانت كبيرة بما فيه الكيفية يمكن أن تشكل وحدة اقتصادية مهمة في التنمية الإقليمية (الجهوية)
- إنشاء بعض المؤسسات على المستوى البلدي كي تتابع بعض المشاريع الخاصة (كتسيير وتوزيع المياه، تقديم بعض الخدمات العمومية)
- تقسيم الأقاليم إلى وحدات إدارية كبيرة والوحدات الكبرى إلى ولايات أو محافظات والمحافظات بدورها إلى مقاطعات ودوائر.
- تحديد الأقاليم كوحدة اقتصادية وظيفية: وحدة اقتصادية وطبيعية لها نصيبها من الميزة التنافسية (Comparative advantage) ولديها خزان لا بأس به من اليد العاملة ورأس المال الاجتماعي. هذه الأقاليم يمكن تحديدها وظيفيا من خلال الهيئات الإدارية مثل: بنوك التنمية، التعاونيات ومراكز التكرير والمعالجة. الحل إذا بالنسبة لهذه المناطق الريفية هو ربطها بالمراكز الحضرية في المدن.

البعد الثاني: التحولات المؤسساتية في المنطقة أو الإقليم (ثلاثة عناصر)

العنصر الأول: تقوية وعصرنة قدرات التسيير للإدارات المحلية وذلك بـ:

- تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية واللامركزية بالنسبة للقطاع المالي (الضرائب)
 - تحسين المهارات الإدارية والقدرات الرقابية والشفافية.
 - القدرة على تقديم خدمات عمومية أساسية ذات جودة وفعالية
- العنصر الثاني: تعزيز قدرات الهيئات الإدارية المحلية (رأس مال الاجتماعي) بدعم منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص و التمثيل في المجالس المحلية والنقابات.

العنصر الثالث: إنشاء مؤسسات تخطط وتعد المشاريع التنموية المحلية.

- إنشاء مؤسسات للاستشارة، التنسيق والتعاون بين الأفراد، الخواص وفروع المجتمع المدني

- تحسين المهارات والقدرات على التخطيط الاستراتيجي على المستوى المحلي وذلك من ناحية المفاهيم ومن الناحية العملية، لإعطاء الإستراتيجية البعد الإقليمي ومشاركة الأفراد، المؤسسات في إعداد المشروع التنموي المحلي
- قدرة الجامعات المحلية على الابتكار التطوير، التدريب وتقديم المساعدات التقنية
- إنشاء مؤسسات ترقية محلية (الغرف التجارية والصناعية...)
- التنسيق مع البرامج الوطنية من أجل إنشاء بنية تحتية مشتركة لترقية التنافسية

البعد الثالث: التحول الإنتاجي للمنطقة (عنصرين)

العنصر الأول: المشاريع المحلية للبنى التحتية، وتمويل التنمية

- الاستثمار العمومي في البنية التحتية وبخاصة في ربط الأقاليم والمناطق بالديناميكية الوطنية والأسواق العالمية.
- المجمعات الصناعية والاستثمار العمومي الذي يشجع ويدعم القطاع الخاص
- تطوير وتحسين خدمات المؤسسات المالية المحلية والإقليمية

العنصر الثاني: الرفع من تنافسية المناطق وتنافسية المقاولين المحليين وذلك بـ:

- الاستثمار في التكوين وتدريب المقاولين على اكتساب مهارات التسيير وتقديم المساعدات التقنية.
- تقديم الدعم للاستثمارات التي من شأنها أن تخلق ميزة تنافسية بالنسبة للأقاليم وذلك بـ
- تشجيع "الزراعة الحديثة" (نظام إنتاج محلي يقدم منتجات زراعية وحيوانية ذات جودة عالية)
- بعث اقتصاد ريفي غير زراعي: كالخدمات المرتبطة بالنشاط الزراعي، السياحة، السياحة البيئية... الخ
- الاستفادة من التحويلات المالية القادمة من الخارج واستعمالها كمصادر لتمويل الاستثمارات المحلية

البعد الرابع: التحول الاجتماعي للمنطقة.

توجيه الإنفاقات العمومية إلى البرامج التنموية الكفيلة بدعم وإدماج الفقراء اجتماعيا وذلك بـ:

- تثمين ما يمكن أن يملكه الفقراء من قدرات كالاستثمار في العنصر البشري (رأس مال البشري التكوين والتدريب)
- تسهيل الحصول على الأراضي الزراعية وتقديم إصلاحات من شأنها أن تسهل حصول الملاك الصغار والفقراء أصحاب

القروض على أراضي

- تكوين رأس مال اجتماعي (التشجيع على الانضمام إلى الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني... إلخ)
- الحد من إعادة إنتاج التفاوت في توزيع الدخل وكل ما من شأنه تعميق الفوارق الاجتماعية بين الأفراد والجماعات وذلك بضمان توسيع الاستفادة من مزايا التنمية المحلية.
- ضمان حماية اجتماعية للفقراء من خلال برامج التأمين على البطالة والتأمين على المخاطر وغيرها من الخدمات الاجتماعية

البعد الخامس: تنفيذ المقاربة الإقليمية للتنمية الريفية و الإقلال من الفقر الريفي.

من أجل ضمان التنفيذ الحسن للمقاربة الإقليمية ينبغي الأخذ بعين الاعتبار:

- تقديم التدقيقات المحاسبية والفحص التحليلي لأثر السياسات المعتمدة التي تستلزمها الشفافية في التنفيذ.
- الاعتماد على الإدارة التي تؤسس على النتائج الحقيقية من أجل تحقيق التعلم والتدريب بالمشاركة والتطوير الذي يعتمد على المراقبة المستمرة وتحليل الآثار الناجمة عن أي قرار متخذ وذلك في الزمن الحي (Just-in-time)
- ضمان المشاركة في إنجاز المشاريع من كل الأطراف الفاعلة وإضفاء الشفافية على التسيير حتى تتضح الرؤية انطلاقا من المستوى الوطني، على المستوى الولايات والمحافظات وحتى المستوى الجهوي.

الخاتمة:

خلاصة القول، بما أن الفقر جزء كبير منه يتواجد في المناطق الريفية (الفقر الريفي) وحيث أن هناك تغير جذري في طبيعة وشكل هذا الفقر وحقيقة وجود ميكانيزمات مسؤولة عن إعادة إنتاجه من خلال التفاوت المزمّن في إعادة توزيع الدخل جغرافيا. لذلك وجب التفكير في إيجاد مقاربات أخرى قادرة على التلاؤم في هذا التحول في طبيعة الفقر وبالتالي إيجاد طريق للإقلال منه وتضييق الفجوة المتزايدة بين الفقراء والأغنياء. من بين المقاربات الحديثة التي بإمكانها ملائمة هذا التغير في شكل وطبيعة الفقر الريفي، "المقاربة الإقليمية للتنمية الريفية والإقلال من الفقر" التي حاولنا تقديمها في هذه الورقة البحثية. ولتقديم هذه المقاربة الإقليمية قمنا قبل كل شيء انطلاقا من حقائق تتعلق بواقع الفقر والفشل الذي منية به المقاربات التقليدية في الإقلال منه لسبب عدم أخذها بعين الاعتبار التحول في شكل وطبيعة الفقر الريفي من جهة، وعدم قدرتها كذلك على الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها خاصة العولمة للإقلال منه. بعد ذلك نقدم المقاربة

الإقليمية للإقلال من الفقر وذلك من منطلق قدرتها على مواكبة التغير في شكل وطبيعة الفقر، وإمكانيتها كذلك من اغتنام الفرص الجديدة للحد من الفقر على مستوى إقليمي.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. امر بوزيد احمد "نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر- حالة خميس مليانة-" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2012.
2. حصوري نادية "تحليل و قياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية سطيف" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2009.
3. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الفقر الريفي لعام 2001، روما 2001.
4. عبد الرزاق الفارس، 2001، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.
5. مقاوسي صليحة "الفقر الحضري: أسبابه وأماطه" رسالة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة 2008.
6. مكافحة الفقر، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإعلامى لجامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الثالث عشر، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة العربية السعودية، جدة 1427 هـ.
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية "الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره" جامعة الدول العربية، الخرطوم 2009.

المراجع باللغة الأجنبية:

- (01) Anriquez,G. and K. Stamoulis. "Rural Development and Poverty Reduction: Is agriculture still the key?" Food and Agriculture Organisation, ESA Working Paper No.07-02, Italy, June 2007.
- (02) Dercon, S. "Rural Poverty: Old Challenge in New context". Global Research Group. University of Oxford, January 2008.
- (03) FAO, The state of Food Insecurity in the World., Rome 2000.
- (04) Janvry,A. and E. Sadoulet. "Toward a territorial approach to rural development: International experiences and implication for Mexico's Microregions Strategy." University of California at Berkeley, July 2004.

- (05) Lundy, M. C.F. Ostertag. And R. Best. "Value Adding, Agroenterprise and Poverty Reduction: A territorial Approach for Rural Business Development." Rural Agroenterprise Deelopment Project (CIAT), Cali, Colombia, February 2002.
- (06) Ramanathan, T. and P. Datta Dey. "Urban Poverty Reduction Strategies: Past, Present and Future." University of California at San Diego, December 2006.

الملاحق:

الجدول (01): فقراء الريف وخصائصهم في بعض الدول العربية.

الدولة	فئات الفقراء	أنماط الفقر	مناطق تركز الفقر	أسباب الفقر
مصر	1- صغار الملاك	فقر الاكتظاظ (التراحم).	جميع أنحاء البلاد خاصة مصر العليا، وواحات الصحراء.	- الضغط السكاني وتمط الاستغلال الزراعي
	2- العمال الزراعيون المعدمون غير الحائزين على أراضي زراعية.	فقر الاكتظاظ، الفقر العارض		
	3- الأسر التي تتأسسها نساء	فقر مزمن		- تمايز في النوع الاجتماعي
	4- الرعاة	فقر الهوامش (الحدود)		
	5- المتعطلون و المتسربون من المدارس	فقر مزمن		
الأردن	1- المعدومون و مستأجرو الأراضي الزراعية	فقر جيوب/ فقر عارض	المناطق الشبه جافة من وادي الأردن.	- ضعف قاعدة الموارد الطبيعية، التدهور البيئي
	2- العمال الزراعيون.	فقر جيوب/ فقر عارض.		
	3- الرعاة.	مزمّن/ حدودي فقر جيوب/ حدودي	المناطق الحدودية	
لبنان	1- الأميون، والحصلون على مؤهلات تعليمية منخفضة.	فقر جيوب/ حدود	وادي البقاع، والمنطقة الجنوبية	
	2- العمال الزراعيون	فقر جيوب/ حدودي	أنماط الاستغلال الزراعي.	
المغرب	1- مزارعو الاكتفاء الذاتي، (حيازة أكثر من هكتار)	الاكتظاظ/ حدودي/ مزمّن/ جيوب.	جميع أنحاء البلاد (المناطق الجافة، والجنوبية و الشرقية).	
	2- المعدمون وصغار المزارعين	فقر مزمّن/ اكتظاظ	المناطق الساحلية.	الضغط السكاني.
	3- الرعاة من البدو.	الاكتظاظ/ حدودي		- ضعف قاعدة الموارد الطبيعية، و التدهور البيئي.
	4- صغار الصيادين	فقر مزمّن/ حدودي		
	5- الأسر التي تتأسسها نساء.	فقر عارض		- تمايز في النوع الاجتماعي.
الصومال	1- صغار ملاك الثروة الحيوانية (أقل من 30 رأسا) وصغار الزراع والصيادون الحرفيون.	فقر عارض/ فقر مزمّن/ فقر حدودي	المناطق الجنوبية	- ضعف قاعدة الموارد الطبيعية، والتدهور البيئي.
	2- الأسر التي تتأسسها نساء.	فقر مزمّن.	جميع أنحاء البلاد	تمايز في النوع الاجتماعي

الضغط السكاني - ضعف قاعدة الموارد الطبيعية، و التدهور البيئي.	نطاق واسع	فقر مزمن/ عابر	1- مزارعو الحيازات الصغيرة.	السودان
نمط الاستغلال الزراعي.		فقر حدودي/ عارض	2- الرعاة من البدو.	
نمط الاستغلال الزراعي		فقر الاكتظاظ/ مزمن	3- المزارعون مربو الحيوانات	
- تميز في النوع الاجتماعي.	جميع أنحاء البلاد	فقر مزمن	4- الأسر التي تتأثر بها نساء.	
- ضعف قاعدة الموارد الطبيعية و التدهور البيئي	مناطق الزراعات المطرية (المنطقة الوسطى، والشمال الغربي و الجنوب)	الاكتظاظ/ حدودي	1-العمال الزراعيون المعدمون.	تونس
		الاكتظاظ/ حدودي	2-صغار الملاك والمستأجرون و المشاركون	
- نمط الاستغلال الزراعي.		حدودي/ مزمن	3- الصيادون الحرفيون.	
- الضغط السكاني.	- المناطق شبه المستوية من هضبة تامة، الأراضي شبه الصحراوية والمناطق بين الوديان في وسط سهل تامة.	الاكتظاظ/ حدودي	1-صغار الملاك.	اليمن
- الكوارث الطبيعية.		فقر مزمن/ حدودي	2-مربو القطعان من البدو والرحل.	
	- قرى الصيادين المنتشرة على بحر العرب.	مزمن/ حدودي	3-الصيادون الحرفيون.	
- ضعف قاعدة الموارد الطبيعية، والتدهور البيئي.		حدودي/ عارض	4-الرعاة من البدو	
- نمط الاستغلال الزراعي.		الاكتظاظ/ حدودي	5- المزارعون مربو الحيوانات	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية "الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من أثاره" جامعة
الدول العربية، الخرطوم 2009.

الجدول (02): بعض تجارب المشاركة الإقليمية للتنمية الريفية والإقتلال من

	LEADER,EU	Community Empowerment program, USDA	Petrolina, Brazil	Cajamarca, Peru	Central Highlands Guatemala	Central Valley, Chile
Define region						
Definition	Rural communities	Rural communities	San Francisco Valley Irrigated district	Province and region administration defined	Localized production system for NTX in Central Highlands	Agroecological region for fruits
Regional source of growth	Diversified	Diversified	Agro-exports fruits	Milk and mining	Non-traditional vegetable exports	Agro-exports fruits and vegetables
Institutional transformation of region						
Local government capacity	No	Technical assistance	Weak decentralization done by federal agencies and firm	Weak decentralization	High decentralization	No
Local organization capacity	Broad participation required	Broad participation required	Labor unions, medium sized firms	University	Cuatro Pinos Coop and private agroindustry	Agroindustries.
Regional institutions for planning, coordination, and promotion	Local Action Groups for planning and development projects. Links to broader region	Local plan and development projects. Area-wide approaches.	GEIDA-executive group for irrigation	Mesas de Concertation. Plan de desarrollo sustentable. Chambers of commerce		Fundacion Chile
Production transformation of region						
Regional projects for infrastructure		USDA investments	Links to dynamic markets	Insufficient		Infrastructure Central Valley
Competitiveness of the region: entrepreneurship and resources	EU grants	Training and technical assistance. Grants. Tax exemptions	Farmers'coop VALEXPORT and COTIA Japanese cooperative for marketing	PROMPYME. PROCOMPETIR	Cuatro Pinos cooperative and ALCOSA	Fundacion Chile
Social transformation of region						
Improve asset position of poor	No	No	Land reform, labor unions	Role of NGOs: weak assistance	Cuatro Pinos BANDESA	No
Assist participation of the poor	No	Target poor communities	Farmers'coop and labor unions	No	Assistance to participation of very small holders	Labor intensive field & processing operations

Source: Janvy, A. and E. Sadoulet. "Toward a territorial approach to rural development: International experiences and implication for Mexico's Microregions Strategy." University of California at Berkeley, July 2004.